

- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : احمد عدنان الشمالي منفردا.  
شؤون الشركة والتوقيع عنها :  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/١/١٤.

• اعلن بان شركة التضامن شركة مصلح يحيى علي العواملة واخوانه سجلت لدى تحت الرقم (٢٤٦٦٦) حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة مصلح يحيى علي العواملة واخوانه.  
٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم وعناو ينهم :  
أ - مصلح يحيى علي العواملة اردني عمان  
ب - مروان يحيى علي العواملة »  
ج - معين يحيى علي العواملة »  
٣ - غايات الشركة : مزاولت اعمال الخراطة.  
٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.  
٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٢٠٠٠ دينار.  
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.  
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشركاء مجتمعين ومنفردين.  
شؤون الشركة والتوقيع عنها :  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/١/١٤.

• اعلن بان شركة حسن منصور وشريكه والمسجلة تحت الرقم (٢٢٦٤٧) قد أجرات التغييرات التالية:-  
١ - انسحب من الشركة جمال الدين عبد الرؤوف الدحله.  
٢ - انضم الى الشركة هشام حسن هاشم البجاني اردني برأسمال وقدره عشرة الاف دينار.  
تاريخ التغييرات ١٩٩١/١/١٦.

• اعلن بان شركة التضامن شركة عبد المطلب ومحمد القصاص سجلت لدى تحت الرقم (٢٤٦٢٤) تاريخ ١٩٩١/١/٨ حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة عبد المطلب ومحمد القصاص.  
٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم وعناو ينهم :  
أ - عبد المطلب داود احمد القصاص اردني عمان  
ب - محمد عبد المطلب القصاص »  
٣ - غايات الشركة : مطعم شعبي.  
٤ - مركز الشركة الرئيسي : القويسمة.  
٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٥٠٠ دينار.  
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.  
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان مجتمعين ومنفردين.  
شؤون الشركة والتوقيع عنها :  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/١/٨.



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢ ايار سنة ١٩٩١ م. المصدد ٣٧٥٥

الفرس

الصفحة

٦٨٧ قرار رقم (١) صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور لسنة ١٩٩١  
٦٩١ تعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة المجلد

## قرار رقم ١ صادر عن المجلس العالي لتفسير

الدستور لسنة ١٩٩١

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٢-٣-١٩٩١ اجتمع المجلس العالي في مبنى مجلس الامة لتفسير النصوص الدستورية المتعلقة باضفاء الحصة على الموظف العام وبين ما اذا كان يجوز اضفاء الحصة في القانون - اي قانون - على اي موظف عام من في ذلك محلف البنسك المركزي الاردني بحيث يجوز ان يشترط القانون موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الوزراء بانتهاء خدمة هذا الموظف وما اذا كان ذلك يتعارض مع الاحكام والنصوص والمبادئ الدستورية .

اطلع المجلس على كتاب دولة رئيس الوزراء د ٢٣٢٣-١ الصادر بتاريخ ٢٠-٣-١٩٩١ الذي اشتر فيه الى مبدأ فصل السلطات وإلى ان الدستور منح رئيس ديوان المحاسبة حصة بنص خاص كما اشتر دولته الى مسؤولية مجلس الوزراء والوزراء امام مجلس النواب .

وبعد الاطلاع على النصوص الدستورية المتعلقة بطلب التفسير وعلى طلب التفسير المشار اليه نجد ان الاجابة على الامر المذكور تستلزم بيان النصوص الدستورية المتعلقة به وبخاصة صلاحيات مجلس النواب .

ومن تدقيق هذه النصوص نجد ان عملية التشريع تتم بان يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق تبول المشروع او تعديله او رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصادق عليه الملك ( مادة ٩١ من الدستور ) .

ولايضاح المدى الذي يجوز لمجلس النواب تعديل المشروع المعروض عليه لا بد من تبيان صلاحياته المقررة في الدستور على اعتبار ان الدستور عين لكل سلطة من سلطات الدولة الثلاث اختصاصها .

ويتبين من هذه النصوص ان صلاحيات مجلس النواب تتناول امورا ثلاثة على سبيل الحصر وهي التشريعية والسياسية والمالية .

على مجال التشريع لمجلس النواب صلاحية قبول مشروع القانون او القانون المؤقت الذي يعرضه رئيس الوزراء وللمجلس حق تعديله او رفضه ( مادة ٩١ من الدستور ) .

اما الصلاحية السياسية لمجلس النواب صلاحية طرح الثقة بالوزارة او باحد الوزراء وعلى من تحجب الثقة منه ان يعزل ( مادة ٥٣ - من الدستور ) .

وله ايضا ان يوجه اسئلة واستجوابات الى الوزراء او احد الوزراء حول اي امر من الامور العلية ( مادة ٩٦ من الدستور ) .

اما الصلاحية المالية فلا تفرض ضريبة او رسم الا بقانون ومعلوم ان القانون لا يصدر الا اذا وافق عليه مجلس الاعيان والنواب وصادق عليه الملك .

وكذلك فان جميع واردات الدولة تؤدي الى الخزانة المالية وتتدخل في موازنة الدولة التي لا تكون خاضعة للتنفيذ الا بعد موافقة المجلسين على قانونها ، اذ لا ينفق اي جزء من اموال الخزانة الا بقانون وفقا للمادتين ( ١١١ و ١١٥ من الدستور ) .

يستفاد مما تقدم ان لمجلس النواب اثناء ممارسته لاختصاصه التشريعي ان يعدل اي قانون معروض عليه دون ان يحدث لنفسه به اختصاصا جديدا كان يشترط في التعديل الذي يجريه ان يكون قرار مجلس الوزراء بانتهاء خدمة اي موظف عام خاضعا لموافقة مجلس النواب ، لان هذا الامر خارج عن اختصاصه المحدد في الدستور .

ومعلوم انه لا يمكن احداث اختصاصات جديدة خلال التي وردت في الدستور الا بتعديل الدستور ذاته .

يشك الى ذلك ان مجلس الوزراء بمقتضى المادة ٤٥ من الدستور مسؤول عن ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية ومن ضمن ذلك ادارة شؤون الموظفين وتنظيم امور تعيينهم وعزلهم بانتظمة علة مستقلة عملا بالمادة ١٢٠ من الدستور .

تأسيسا على ما تقدم بيانه فاننا نرى بانه لا يجوز ان يشترط القانون موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الوزراء بانتهاء خدمة الموظف العام .

اما حصة رئيس ديوان المحاسبة المنصوص عليها في قانونه فقد وردت استنادا الى المادة ٢/١١٩ من الدستور استثناء بنص خاص وما يرد استثناء لايقتاس عليه غيره .

هذا ما نقرره بالاكرية بشأن التفسير المطلوب .

صدر في يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من رمضان ١٤١١ هجرية الموافق ٩-٤-١٩٩١ ميلادية .

عضو المعين نجيب الرشيدان	عضو المعين احمد عبيدات	عضو المعين بهجت الكهنوني	رئيس المجلس العالي رئيس مجلس الاعيان احمد الوزري
عضو محكمة التمييز خليف المسحيات	عضو محكمة التمييز فايز الجبصين	عضو محكمة التمييز عبدالكريم مهال	
عضو محكمة التمييز ناجي الطراونه	عضو محكمة التمييز عبدالكريم خريس		

محكمة التمييز

**مخالفة عضوي المجلس العالي  
عبدالكريم مسمال وناجي الطراونه  
للقرار التفسيري رقم ١ - لسنة ١٩٩١**

في المسألة المعروضة للتفسير نتفق مع الاكثريّة المحترمة في ان الدستور الاردني اخذ بعبء فصل السلطات فصلا يقوم على التوازن والتعاون بينهما .  
غير اننا نرى ان اهم ما يميز العلاقة بين السلطة التشريعية بمجلس الامة والسلطة التنفيذية بمجلس الحكومة في الدستور الاردني هو سلطة الرقابة التي منحها الدستور لمجلس الامة على اعمال الحكومة بدلالة المواد ٥١ - ٥٤ ، ١١١ و ١١٢ من الدستور التي تمنح مجلس الامة حق طرح الثقة بالوزراء او باحد الوزراء والتي هي حصيلة رقابة مجلس الامة على اعمال الحكومة . وحق مرابطة واردات الدولة ونفقاتها والمصادقة على الميزانية العامة او رفضها .

واذا ما نظرنا الى حقيقة المسألة المعروضة للتفسير والمتعلقة بجواز او عدم جواز منح الموظف العلم حصانك كالنص في قانون البنك المركزي الاردني على اشتراط موافقة مجلس الامة او احد المجلسين على قرار مجلس الوزراء بانهاء خدمت محلف البنك المركزي ، فلنا نجد ان مثل هذا الحكم او النص في القانون لا ينطوي على مخالفة الدستور او أي تجاوز لصلاحات مجلس الامة المبينة في الدستور وذلك لسببين :  
اولا - انه لا يوجد في الدستور نص صريح مانع من منح هذه الحصانة .

الثاني - ان اشتراط موافقة مجلس الامة على انهاء خدمة المحافظ يتفق مع روح الدستور ، لانه لا يخرج عن حدود الرقابة التي منحها لمجلس الامة على اعمال الحكومة بدلالة المواد المشار اليها سلفا .  
وكذلك حتى لو اعتبرنا ان مثل هذا الاجراء يتطلب نصا دستوريا على اجزته من الناحية الدستورية ، فانه من المتفق عليه فيها - ان العرف الدستوري الذي اعتمدته المجلس العالي في قراره التفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ ، كمصدر من مصادر تفسير الدستور - يشكل نصوما غير مكتوبه واجبة الاتباع كالنصوص المكتوبه في الدستور .

وحيث ان مجلس الامة دأب منذ صدور الدستور الاردني في سنة ١٩٥٢ ، على اصدار قوانين تتضمن نصوما واحكاما تمنح الحماية والحصانة لفئات من موظفي الدولة كقانون محكمة الموظفين رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذي منح توظيف موظفي الصنف الاول والقضاء القبض عليهم بدون موافقة وزير العدلية ، وقانون العقوبات العسكري الذي سلب المحاكم النظمية اختصاصها في محاكمة العسكريين عن الجرائم العادية التي يرتكبونها ، واعطاء للمجلس العسكرية ، وقانون استقلال القضاء الذي نص في المادة ٢٨ منه على عدم جواز القبض على القاضي او توقيفه الا بموافقة المجلس القضائي . واخيرا ما جاء في نص المادة الخمسة من قانون ديوان المحاسبة في عدم جواز عزل رئيس الديوان او نقله او احلته على التقاعد او فرض عقوبات مسلكية عليه الا بموافقة مجلس النواب . ولا يقال هنا بان الدستور هو الذي يمنح هذه الحصانة بموجب المادة ١١٩ منه لان هذه المادة نصت على حصانة رئيس ديوان المحاسبة فقط دون بيان نوع الحصانة التي يجوز منحها للذكور ، ثم جاء المشرع واسترعى هذا النوع من الحصانة في القانون المشار اليه .

وحيث ان سلوك مجلس الامة في منح الحصانات على الشكل السابق الذكر خلال مدة تطبيق الدستور منذ عام ١٩٥٢ على وجه التكرار ، يشكل مرعا دستوريا مكبرا يأخذ حكم النص الكتابي ، بما يجيز منح الحصانات لبعض الموظفين المعينين في القوانين المرعية سواء اكتفت على صورة اشتراط موافقة السلطة التشريعية على قرارات انهاء الخدمة او على صورة اخرى .

فلن ما ينبغي على ذلك ان النص القانوني الذي يشترط موافقة مجلس الامة على قرار مجلس الوزراء بانهاء خدمة محافظ البنك المركزي لا يخالف الدستور بل يتفق مع احكامه .  
وعلى هذا نرى تفسير المسألة المعروضة خلافا لاراي الاكثريّة المحترمة .

صدر في يوم الثلاثاء الموافق ٩-٤-١٩٩١

عضو مخلف	عضو مخلف
عبدالكريم مسمال	ناجي الطراونه

هذا عند الشهود

## تعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات

صادرة بالاستناد لأحكام المادتين ٤ و ٢٨ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤م

المادة ١ - يقدم طلب التسجيل والحصول على رخصة سير المركبة لإدارة الترخيص أو فروعها وفق النموذج رقم ١ المرفق بهذه التعليمات .

المادة ٢ - يرفق بطلب تسجيل المركبة الوثائق التالية :

- أ - بيان جهري يشتمل على دفع العائدات الجبركية .
  - ب - إثبات شخصية المالك ويعتمد لذلك ( البطاقة الشخصية الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية أو جواز السفر أو شهادة التعميم من المكنس ) .
  - ج - إثبات الجنسية الأردنية لمالك المركبات العمومية وأذن الإقامة بالنسبة للأجانب عند تسجيل السيارات الخاصة باسمائهم .
  - د - مستندات ملكية المركبة وتعتمد إحدى الوثائق التالية :
    - ١ - عقد بيع المركبة الصادر من وكالة بيع المركبات أو مكتب بيع المركبات الرسمية المرخصة مؤلفاً حسب الأصول من ضابط الترخيص المختص .
    - ٢ - قرار المحكمة القضائي القطعي الذي ينص بملكية المركبة الخصوصي والصالون العمومي، إما الحفلات وسيارات الركوب المتوسطة والعمومية فيشترط أن يقتصر بقرار من لجان السير المختصة .
    - ٣ - إقرار المتقدم من البائع والمشتري مؤلفاً من ضابط الترخيص المختص .
    - ٤ - الحكم الصادر بثبوت الورثة أو حصة الأرض إذا كان سبب الملكية هو الميراث .
    - هـ - أي عقد قانوني آخر مثبت لانتقال ملكية المركبة كمقد الهبة أو عقد إنشاء شركة أو تصفية تليسية أو أسس .... الخ .
    - و - شهادة الفحص الفني التي تثبت صلاحية المركبة الصادرة من اللجنة الفنية المعنية من مدير إدارة الترخيص وفقاً للنموذج رقم ٢ المرفق بهذه التعليمات .
    - ز - وثيقة تأييد المركبة .
    - ح - إيصال مالي يشتمل على رسوم تسجيل وتجديد ترخيص المركبة .
    - ط - الوثائق اللازمة لترخيص الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة وسيارات الشحن الخصوصية التي تزيد حمولتها عن طنين ونصف .
    - ي - أي وثائق أخرى يتطلبها القانون والأنظمة والتعليمات .
- المادة ٣ - ١ - عند اتمام معاملة التسجيل والترخيص يخصم للمركبة رقم خلس أو يوضع الرقم المحتفظ به للمالك ويثبت في سجلات إدارة الترخيص .
- ب - يصرف للمركبة دفتر رخصة سير ومدة خمس سنوات وفقاً للنموذج رقم ٣ على أن يكون لون الغلاف والورق كما يلي :-

لون الورق	الغلاف	صفة التسجيل
أزرق فاتح	أبيض	الخصوصي
أخضر فاتح	أخضر	العمومي
زهر	أحمر	الحكومي
أصفر فاتح	أصفر	الادخل المؤقت والدبلوماسي

المادة ٤ - ١ - يقدم طلب تجديد ترخيص سير المركبة مع دفتر رخصة سير المركبة وفق النموذج رقم ٤ بالإضافة إلى الوثائق المبينة بالفقرات هـ، و، ز من المادة ٢ مع شهادة تشتمل على دفع الخلفات المحكوم بها أو أشعر من المحكمة بتأجيل النظر في الخلفات المرتبطة في المركبة .

ب - تجري تجديدات الترخيص السنوي على دفتر رخصة سير المركبة وخمس مرات متتالية .

ج - يتم تثبيت الوثائق المتعلقة بنقل الملكية والرهن وفك الرهن وتغيير اللون والمحرك وصلة الاستعمال ورقم الشاسي بالنسبة للمقطورات وانصاف المقطورات والمحاور والوزن القائم على الصفحات المختصة في دفتر المشار إليه بالإضافة إلى تثبيتها على صحيفة المركبة .

المادة ٥ - ١ - يقدم طلب نقل ملكية المركبة وفق النموذج رقم ٥ الملحق بهذه التعليمات ويعتمد بعد تصديقه من ضابط الترخيص المختص وتسدید الرسوم المقررة .

ب - يجوز إجراء فحص فني للمركبة المراد نقل ملكيتها لغايات التأكد من مطابقة مواصفاتها لما هو وارد في رخصة سيرها وذلك بناء على طلب المشتري .

المادة ٦ - إذا فقد أو شوه أو اُتلف دفتر رخصة سير المركبة يتقدم المالك بطلب خطي يوقع منه شخصياً يحدد ببوجه مكان ووقت وكيفية حدوث الفقدان أو التشويه أو التلف وفقاً للنموذج رقم ٦ ويتولى مركز الترخيص المختص إصدار تصريح أو دفتر رخصة سير طبق الأصل عن الرخصة المفقودة وفق تناسة ضابط الترخيص المسؤول .

المادة ٧ - على مالك المركبة إرسال بلاغ خطي لمركز الترخيص الذي أصدر دفتر رخصة سير مركبته، يحدد عنوانه الجديد عند تغيير هذا العنوان .

المادة ٨ - على مالك المركبة عند بيعها عدم تسليم دفتر رخصة سير المركبة للمشتري الجديد قبل إجراء نقل الملكية والرهن وفق ما ورد بالمادة الخامسة من هذه التعليمات .

المادة ٩ - تبقى رخص السير المعمول بها حالياً سارية المفعول إلى حين انتهاء مدتها وتوضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتباراً من ١-٧-١٩٩١م .

المادة ١٠ - تلغى تعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٨٣ الصادر بتاريخ ١٦-١٠-١٩٨٣ .

هكذا عند الطلب